التنمية الريفية في الجزائر بين الرهانات والتحديات: مقاربة سوسيولوجية تحليلية

Rural Development in Algeria between Stakes and Challenges: An Analytical Sociological Approach

بلبريك محمد [1♦]، دريدش حلمي [2]

[1] أستاذ محاضر، جامعة التكوين المتواصل mbelbrik@yahoo.fr

ORCID: https://orcid.org/0009-0003-6219-2255

[2] جامعة البليدة2 hilmi.drideche@hotmail.fr

ORCID: https://orcid.org/0009-0003-4563-5896

تاريخ الاستلام: 2025/.09/05 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2026/03/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات والرهانات التي تواجه التنمية الريفية في الجزائر، بالنظر إلى دورها المحوري في تحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، وتقليص الفوارق الجهوية. اعتمدت الدراسة مقاربة سوسيولوجية تحليلية استندت إلى معطيات كمية رسمية صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الجزائر، إلى جانب تقارير المؤسسات الوطنية المتخصصة. أظهرت النتائج أن التنمية الريفية تعترضها عقبات ديموغرافية كالهجرة والشيخوخة السكانية، واقتصادية مثل ضعف الإنتاجية الزراعية ومحدودية التمويل، إضافة إلى تحديات بيئية مرتبطة بالتصحر وندرة المياه، ورقمية تعكس فجوة واضحة بين الريف والحضر. كما تبين أن غياب التنسيق المؤسساتي وضعف المشاركة المجتمعية يحدّان من فعالية البرامج التنموية. توصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة شمولية تستند إلى العدالة الاجتماعية والرقمية، دعم الاقتصاد الريفي المتنوع، تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، وإشراك الفاعلين المحليين في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية.

الكلمات المفتاحية :التنمية الريفية، الأمن الغذائي، التحديات السوسيولوجية، الاستقرار الاجتماعي.

Abstract

The objective of this study is to analyze the stakes and challenges facing rural development in Algeria, given its pivotal role in ensuring food security, social stability, and reducing regional disparities. The study adopts an analytical sociological approach based on official quantitative data provided by the National Office of Statistics, the Ministry of Agriculture and Rural Development, the Bank of Algeria, and other national institutions. The results show that rural development is hindered by demographic factors such as migration and population ageing, economic constraints including low agricultural productivity and limited access to credit, as well as environmental pressures related to desertification and water scarcity. Moreover, a clear digital divide between rural and urban areas persists, while weak institutional coordination and limited community participation reduce the

♦ المؤلف المرسل .

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International

effectiveness of rural programs. The study recommends adopting a multidimensional approach grounded in social and digital equity, supporting a diversified rural economy, promoting natural resource sustainability, and ensuring the active involvement of local actors in policy design and implementation.
Keywords: Rural development, food security, sociological challenges, social stability.

المقدمة

تُعَدّ التنمية الريفية إحدى القضايا الجوهرية التي استقطبت اهتمام الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، لما تمثله من ركيزة أساسية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، وضمان العدالة المجالية بين مختلف الأقاليم. فالريف الجزائري الذي يحتضن أكثر من 40% من السكان ما يزال يعاني من إكراهات بنيوية حالت دون اندماجه الكامل في مسار التنمية الوطنية، حيث تتجلى هذه الإكراهات في مظاهر ديموغرافية مرتبطة بالهجرة الداخلية والشيخوخة السكانية، وأخرى اجتماعية تتمثل في تفاقم الفقر والبطالة وتراجع الخدمات العمومية، إلى جانب ضغوط بيئية تتجسد في ندرة الموارد المائية واتساع رقعة التصحر، فضلاً عن رهانات اقتصادية مرتبطة بضعف الإنتاجية الفلاحية والتبعية الغذائية المتزايدة.

تنطلق الإشكالية المركزية لهذه المداخلة من التساؤل: ما هي أبرز الرهانات والتحديات التي تواجه التنمية الريفية في الجزائر؟ وكيف يمكن مقاربتها سوسيولوجياً بما يسمح بفهم أبعادها وتحويلها إلى فرص تنموية مستقبلية؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي الغوص في تحليل البنى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية التي تؤطر واقع الريف الجزائري، مع الانتباه إلى ديناميكيات التحول الجارية في ظل التحولات الوطنية والعالمية.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهم العوائق البنيوية التي تعرقل مسار التنمية الريفية في الجزائر، واستكشاف الرهانات المستقبلية التي يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة لتعزيز الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية المستدامة. كما تروم إبراز العلاقة الجدلية بين السياسات العمومية والواقع الاجتماعي المحلي، ومدى فعالية التدخلات المؤسساتية في تحسين شروط العيش في الأرياف.

اعتمدت هذه المداخلة مقاربة سوسيولوجية تحليلية تستند إلى المنهج الوصفي المقارن، مدعومة بالمعطيات الإحصائية الرسمية الصادرة عن مؤسسات وطنية على غرار الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وهيئة ضبط البريد والمواصلات. وقد ساهم هذا الإطار المنهجي في تفسير طبيعة التحديات المطروحة، وتحديد موقعها في سياقها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، مما أتاح صياغة جملة من الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتوظيف في السياسات العمومية.

1.الإطار النظري للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى المقاربة السوسيولوجية التي تنظر إلى التنمية الريفية كعملية تفاعل معقدة بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما تستحضر نظرية التحديث الاجتماعي لفهم ديناميكيات الانتقال من أنماط إنتاج تقليدية إلى أنماط حديثة أكثر كفاءة، إلى جانب المقاربة البنائية الوظيفية التي تركز على ترابط الهياكل المجتمعية والاقتصادية ودورها في دعم الاستقرار والتنمية.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعوم ببيانات إحصائية رسمية صادرة عن:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- بنك الجزائر.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- وزارة الصناعة والمناجم.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

1.1. تعريف متغيرات الدراسة

- **المتغير الديموغرافي والاجتماعي** : يشمل الهجرة الريفية، الشيخوخة السكانية، التماسك الاجتماعي.
- **المتغير الاقتصادي**: يتعلق بالإنتاجية الزراعية، التمويل والائتمان، سلاسل القيمة.
- **المتغير البيئي**: يضم التغيرات المناخية، التصحر وتدهور الأراضي.
- **المتغير التكنولوجي والرقمي**: يشمل الفجوة الرقمية والتبني التكنولوجي.
- **المتغير المؤسسي**: يتصل بضعف التنسيق المؤسساتي ومحدودية المشاركة المجتمعية.

إن تحديد هذه المتغيرات يساعد على ضبط الإطار التحليلي للدراسة، وربطها بالمعطيات النظرية والتطبيقية بما يسمح بفهم التحديات التي تعيق التنمية الريفية في الجزائر.

2.الإطار التجريبي للدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعوم ببيانات إحصائية رسمية، مع مقارنة النتائج بالدراسات السابقة. وقد مكّن هذا الإطار من قياس الفجوات التنموية بين الريف والحضر، وربطها بالمتغيرات المحددة سابقاً.

2.1. الأساليب والطرق المستعملة

- **المنهج:** وصفي–تحليلي مقارن.
- **المصادر:** الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر، وزارة الداخلية، سلطة

ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، المرصد الوطني للتنمية البشرية، إلخ.

- **الأدوات:** جداول إحصائية.

3.1. التحديات الديموغرافية والاجتماعية

3.1.1 الهجرة الريفية

تشكل الهجرة من الريف إلى المدن أبرز التحديات التي تواجه التنمية الريفية. فقد بلغ معدل الهجرة الداخلية 3.2%

سنوياً خلال الفترة 2018–2022، ما يعادل نزوح نحو 410,000 نسمةONS) ، 2023، ص. 78.

تتركز هذه الهجرة بشكل خاص في الفئة العمرية 18–35 سنة، حيث تمثل 67% من إجمالي المهاجرين وفقاً لإحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية لعام 2023. هذا النزوح يؤدي إلى شيخوخة المجتمعات الريفية، حيث ارتفعت نسبة السكان فوق 60 سنة في المناطق الريفية من 11.3% عام 2015 إلى 16.8% عام 2022.

جدول 1 يعرض تطور الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن(2015–2022)

السنة	عدد المهاجرين من الريف	النسبة من إجمالي سكان الريف	المصدر
2015	52,300	2.1%	الديوان الوطني للإحصائيات، 2016، ص. 102
2018	67,400	2.8%	الديوان الوطني للإحصائيات، 2019، ص. 87
2022	82,000	3.2%	الديوان الوطني للإحصائيات، 2023، ص. 78

قراءة سوسيولوجية

يبين الجدول أعلاه أن الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن في الجزائر عرفت منحى تصاعدياً واضحاً خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022. فقد ارتفع عدد المهاجرين من 52,300 فرد سنة 2015 بنسبة تعادل 2.1% من سكان الريف، إلى 67,400 مهاجر سنة 2018 بنسبة 2.8%، ثم بلغ 82,000 مهاجر سنة 2022 بما يمثل 3.2% من سكان الريف. هذه الأرقام تعكس ظاهرة متنامية للنزوح الريفي، تُعد من بين أهم الرهانات التي تواجه التنمية الريفية.

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير هذا النزوح بعدة عوامل متشابكة

– **العامل الاقتصادي:** محدودية فرص العمل في الأرياف وضعف المردودية الفلاحية دفعت الأفراد، خاصة الشباب إلى البحث عن بدائل في المدن.

– **العامل الاجتماعي:** التراجع النسبي في مستوى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل) أسهم في خلق إحساس بعدم المساواة بين سكان الريف والحضر، ما شجع على الانتقال نحو المدن.

– **العامل الثقافي والقيمي:** تنامي جاذبية أنماط العيش الحضرية وما تحمله من فرص للترقي الاجتماعي والمادي أدى إلى تقوية الرغبة في الاندماج في المجال الحضري.

كما أن ارتفاع النسبة إلى 3.2% سنة 2022 يعكس **تحولاً ديموغرافياً خطيراً** يتمثل في استنزاف الفئات النشطة (18–35 سنة) من القرى، وهو ما يفضي إلى **شيخوخة المجتمعات الريفية** وضعف قدرتها على الاستمرار في الإنتاج الزراعي. ووفقاً لإحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية (2023، ص. 45)، فإن 67% من المهاجرين من الريف نحو المدن ينتمون إلى هذه الفئة العمرية، ما يترجم هجرة رأس المال البشري نحو المراكز الحضرية.

هذا المنحى التصاعدي يضع صانعي القرار أمام **إشكالية سوسيولوجية مزدوجة**، فمن جهة، تساهم الهجرة الريفية في تفريغ الأرياف من طاقاتها البشرية، ما يؤدي إلى تراجع الكثافة السكانية وانكماش شبكات التضامن التقليدية ومن جهة أخرى، يزيد الضغط على المدن التي تستقبل موجات الهجرة، ما يخلق تحديات حضرية جديدة كالاكتظاظ البطالة، وأزمات السكن.

بالتالي، فإن قراءة الجدول تؤكد أن الهجرة الداخلية ليست مجرد مؤشر ديموغرافي، بل هي **ظاهرة سوسيولوجية معقدة** تعكس التفاوتات المجالية، وتبرز هشاشة النموذج التنموي الريفي. كما تكشف أن معالجة التنمية الريفية في الجزائر لا يمكن أن تتم بمعزل عن سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة، تركز على **تحسين جودة الحياة في الريف، توفير فرص عمل للشباب، وضمان العدالة المجالية بين الحضر والريف.**

3.2.2.الشيخوخة السكانية

ارتفعت نسبة السكان فوق 60 سنة في المناطق الريفية من 11.3% سنة 2015 إلى 16.8% سنة 2022 (وزارة الداخلية، 2023، ص. 45). هذه الظاهرة تنعكس على تقلص اليد العاملة النشطة.

3.3.3. التماسك الاجتماعي

أظهر تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية (2023، ص 67) أنّ 23% من القرى الجزائرية شهدت انخفاضاً في عدد سكانها بأكثر من 20% خلال العقد الأخير، مما أثر سلباً على شبكات التضامن التقليدية.

4.1. التحديات الاقتصادية والهيكلية

2.1. 4.الإنتاجية الزراعية

متوسط إنتاجية الهكتار من القمح في الجزائر 1.7 طن، مقارنة بـ 3.4 طن في المغرب و4.2 طن في تونس (وزارة الفلاحة، 2023، ص 123).

جدول 2 يعرض مقارنة إنتاجية القمح(2022)

البلد	إنتاجية الهكتار (طن/هكتار)	المصدر
الجزائر	1.7	وزارة الفلاحة، 2023، ص 123.
المغرب	3.4	وزارة الفلاحة المغربية، 2023، ص 88.
تونس	4.2	المعهد التونسي للإحصاء، 2023، ص .54

قراءة سوسيولوجية

يعرض الجدول (2) مقارنة لإنتاجية القمح في كل من الجزائر (1.7 طن/هكتار) المغرب (3.4 طن/هكتار) وتونس (4.2 طن/هكتار) خلال سنة 2022. تكشف هذه الأرقام عن فجوة واضحة في المردودية الزراعية بين الجزائر وجارتيها، حيث لا تتجاوز إنتاجية الهكتار الجزائري نصف ما يحققه المغرب، وأقل من نصف ما تحققه تونس.

من زاوية سوسيولوجية، تعكس هذه الفوارق ضعف كفاءة المنظومة الفلاحية الجزائرية في بعدها الاجتماعي والمؤسساتي، ويمكن تفسيرها بعدة عناصر

- البنية الإنتاجية التقليدية: تشير بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (2023، ص 125) إلى أن 78% من الفلاحين الجزائريين ما زالوا يعتمدون طرقاً تقليدية، مقابل اعتماد محدود للتكنولوجيات الحديثة (الري بالتقطير، الأسمدة، البذور المحسنة).
- الفجوة المعرفية والتكوينية: يعاني العديد من الفلاحين من ضعف في التكوين والتأطير التقني، ما يحد من قدرتهم على تحسين الإنتاجية. وهذا يعكس قصوراً في سياسات مرافقة الفلاحين من طرف الدولة.
- العوامل الاجتماعية: توفر فرص الكسب السهل وضعف مردودية الزراعة جعل الفئات الشابة تنفر من النشاط الفلاحي، ما أفضى إلى شيخوخة اليد العاملة الريفية، والاستنجاد باليد العاملة الافريقية غير المؤهلة وبالتالي تراجع القدرة على الابتكار والتجديد في هذا القطاع.
- إشكالية التمويل والولوج إلى الائتمان: حسب تقرير بنك الجزائر (2023، ص 190) فإن القروض الموجهة للقطاع الزراعي لا تتجاوز 8.3% من إجمالي القروض، ما يفسر محدودية الاستثمار في المكننة والتجديد الزراعي.

إن الفارق الكبير بين إنتاجية القمح في الجزائر ودول الجوار لا يرتبط فقط بالعوامل التقنية، بل يعكس طبيعة العلاقة بين المجتمع الريفي والسياسات التنموية. ففي حين تبنت تونس والمغرب إصلاحات زراعية مكثفة منذ العقدين الأخيرين، مثل مخطط المغرب الأخضر أو برامج تعبئة الموارد المائية في تونس، ما أتاح تحديثاً تدريجياً للقطاع بقيت الجزائر تعاني من تشتت السياسات الزراعية وضعف استمراريتها، وهو ما أثر على الفعالية الاجتماعية لهذه البرامج.

من هذا المنظور، لا يشكل ضعف الإنتاجية مجرد قضية تقنية مرتبطة بالهكتار، بل هو إشكالية سوسيولوجية تتجلى في هشاشة البنية الاجتماعية للفلاحين، قصور شبكات الدعم والتأطير، وغياب آليات فعالة لإدماج الشباب في النشاط الزراعي. كما أنه يعكس تفاوتات مجالية، حيث تركزت أشكال التحديث الزراعي في العقدين الأخيرين في مناطق الصحراء مقابل تهميش المناطق الزراعية التقليدية التي حولت الى مناطق حضرية سكنية.

وعليه، فإن معالجة الفجوة في إنتاجية القمح تتطلب إصلاحاً هيكلياً شاملاً، يدمج البعد الاجتماعي مع التقني تطوير رأس المال البشري الريفي بالتكوين، دعم التمويل الموجه للفلاحين بطريقة اكثر فاعلية تؤدي الى استفادة الفلاح من هذا التمويل بدل المتطفلين، تعميم التقنيات الحديثة، وتحفيز الشباب على العودة إلى النشاط الزراعي باعتباره رهاناً استراتيجياً للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي في الجزائر.

4.3.1. التمويل والائتمان

لا تتجاوز نسبة القروض الموجهة للقطاع الزراعي 8.3% من إجمالي القروض (بنك الجزائر، 2023، ص 198) رغم أن القطاع يوظف 23.6% من اليد العاملة.

4.4.1. **ضعف سلاسل القيمة**

يحصل المزارعون على 35% فقط من السعر النهائي للمنتجات الزراعية، بينما تذهب النسبة الباقية للوسطاء (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2023، ص 102).

5.2. التحديات البيئية والمناخية

5.2.1. التغيرات المناخية

سجلت الجزائر انخفاضاً في الهطول المطري بنسبة 18% خلال العقدين الماضيين، مع ارتفاع متوسط الحرارة بـ 1.3° مئوية (الديوان الوطني للأرصاد الجوية، 2023، ص 56).

5.3.1. التصحر وتدهور الأراضي

تشير بيانات الوكالة الوطنية للموارد المائية (2022، ص 130) إلى أن 42% من الأراضي الزراعية تعاني من درجات متفاوتة من التصحر.

جدول 3 يعرض تدهور الأراضي الزراعية(2010–2020)

السنة	نسبة الأراضي المتدهورة	المصدر
2010	15%	وزارة البيئة، 2011، ص 75.
2015	21%	وزارة البيئة، 2016، ص 63.
2020	28%	وزارة البيئة، 2021، ص 59.

قراءة سوسيولوجية

يكشف الجدول (3) عن تطور مقلق في نسب تدهور الأراضي الزراعية بالجزائر خلال الفترة 2010–2020. فقد ارتفعت النسبة من 15% سنة 2010 إلى 21% سنة 2015، ثم بلغت 28% سنة 2020، أي بزيادة تقارب **13نقطة مئوية خلال عقد واحد.** هذا الاتجاه التصاعدي يضع مسألة استدامة الموارد الطبيعية في صلب النقاش حول مستقبل التنمية الريفية.

من منظور سوسيولوجي، لا يمثل تدهور الأراضي مجرد معطى بيئي أو تقني، بل هو **ظاهرة اجتماعية مركبة** تتقاطع فيها العوامل الطبيعية مع السلوكات البشرية والسياسات العمومية

- **العوامل البيئية والمناخية:** التغيرات المناخية (الجفاف، ندرة التساقطات، ارتفاع درجات الحرارة) ساهمت في تسريع وتيرة التصحر، وهو ما أكدته تقارير وزارة البيئة (2021، ص. 59).
- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** الاعتماد المفرط على أساليب الزراعة التقليدية، والإفراط في استغلال التربة دون اعتماد أساليب للحفاظ عليها، يعكس محدودية وعي الفلاحين بأهمية الإدارة المستدامة للموارد.
- **قصور السياسات العمومية:** غياب برامج فعالة للتهيئة والحماية البيئية في المناطق الريفية، وضعف التنسيق بين وزارات الفلاحة، البيئة، والموارد المائية، جعل التدخلات جزئية وغير مستدامة.
- **البعد الثقافي والقيمي** : في الكثير من المناطق الريفية، يُنظر إلى الأرض بوصفها مورداً اقتصادياً آنياً أكثر من كونها إرثاً بيئياً طويل الأمد، ما يؤدي إلى ممارسات فلاحية قصيرة المدى تسرّع من التدهور.

الانعكاسات السوسيولوجية لهذه الظاهرة عميقة، إذ يؤدي تدهور الأراضي إلى **تراجع الإنتاجية الزراعية،** وبالتالي ضعف دخل الأسر الريفية، ما يعمّق دائرة الفقر ويغذي موجات الهجرة نحو المدن. كما يُسهم في تقويض **شبكات التضامن الاجتماعي** التقليدية التي تقوم على النشاط الزراعي الجماعي، ويدفع الفلاحين إلى البحث عن بدائل خارج قراهم.

إن تصاعد نسب التدهور من 15% إلى 28% خلال عقد واحد يبرز بوضوح أن المسألة البيئية في الريف الجزائري ليست منفصلة عن الرهانات الاجتماعية والاقتصادية، بل تشكل **عامل تهديد مباشر للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي** .وبالتالي، فإن أي استراتيجية للتنمية الريفية يجب أن تدمج البعد البيئي في صميم سياساتها، عبر:

- تعزيز برامج محاربة التصحر وإعادة التشجير.
- نشر الوعي البيئي والتكوين لدى الفلاحين.
- تشجيع أساليب الزراعة المستدامة (المحافظة على المياه والتربة).
- وضع آليات تشاركية تدمج المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية.

وعليه، فإن الجدول (3) لا يقدّم مجرد نسب جامدة، بل يعكس **دينامية اجتماعية–بيئية** تتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والبيئة في الريف الجزائري، بما يضمن تنمية متوازنة ومستدامة.

6.2. التحديات التكنولوجية والرقمية

6.2.1. الفجوة الرقمية

تبلغ نسبة التغطية بالإنترنت في الريف 31% فقط مقابل 78% في المدن(ARPCE ، 2023، ص 78).

جدول 4 يعرض التغطية بالإنترنت حسب الوسط(2022)

الوسط	نسبة التغطية	المصدر
ريفي	31%	سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2023، ص 78
حضري	78%	سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2023، ص 79

المصدر سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE)

قراءة سوسيولوجية

يبين الجدول (4) وجود فجوة رقمية واضحة بين الوسطين الريفي والحضري في الجزائر سنة 2022، حيث بلغت نسبة التغطية بالإنترنت في المناطق الريفية 31% فقط، مقابل 78% في الوسط الحضري(ARPCE ، 2023 ص 78–79) هذا التفاوت الكبير يكشف عن عدم توازن مجالي في الاستفادة من التحول الرقمي، وهو ما ينعكس مباشرة على التنمية الريفية.

من منظور سوسيولوجي، يمكن قراءة هذه الفجوة الرقمية في عدة مستويات:

- المستوى الاجتماعي: ضعف النفاذ إلى الإنترنت في الريف يحرم السكان من فرص التعليم عن بعد، التكوين المستمر، والوصول إلى المعلومات، ما يعمّق الفوارق في رأس المال المعرفي والثقافي بين سكان المدن والريف.
- المستوى الاقتصادي: في ظل توسع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، يمثل ضعف التغطية عائقاً أمام بروز أنشطة اقتصادية جديدة في الأرياف، مثل التسويق الإلكتروني للمنتجات الفلاحية أو الخدمات الحرفية، مما يضعف القدرة التنافسية للمجتمعات الريفية.
- المستوى المؤسسي: يطرح التفاوت الرقمي إشكالية عدالة مجالية، حيث يبدو أن السياسات العمومية ركزت على المدن الكبرى في نشر البنية التحتية الرقمية، بينما بقي الريف على هامش هذه العملية.
- المستوى الثقافي والقيمي: استمرار الفجوة الرقمية يعزز الإحساس بالتهميش لدى سكان الريف، ويغذي النزعة إلى الهجرة نحو المدن بحثاً عن فرص أفضل للاندماج في عالم رقمي سريع التطور.

الفارق البالغ 47 نقطة مئوية بين الوسطين (31% مقابل 78%) لا يمثل مجرد تفاوت تقني، بل هو مؤشر على اختلال في العدالة الرقمية والاجتماعية، فمن جهة، يحرم سكان الريف من الموارد المعرفية والاقتصادية الحديثة ومن جهة أخرى، يضعف مساهمتهم في مسار التنمية المستدامة، إذ أن الرقمنة أضحت أداة أساسية في مجالات الزراعة الذكية، الخدمات الصحية عن بعد، والتعليم الافتراضي.

وبالتالي، فإن سد الفجوة الرقمية في الجزائر أصبح رهاناً استراتيجياً للتنمية الريفية يتطلب ذلك الاستثمار في البنية التحتية الرقمية بالمناطق النائية، توفير الدعم المالي والتقني للأسر الريفية لاقتناء الأجهزة الذكية، إلى جانب تعزيز برامج التكوين الرقمي للشباب والفلاحين.

قراءة الجدول (4) تؤكد أن التحول الرقمي ليس خياراً تقنياً فحسب، بل هو قضية سوسيولوجية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وهو ما يجعل من تعميم النفاذ إلى الإنترنت في الريف أداة أساسية لمكافحة الفوارق المجالية وضمان إدماج المجتمعات الريفية في الاقتصاد المعرفي الوطني.

6.2.2. التبني التكنولوجي

لا يتجاوز معدل استخدام التقنيات الزراعية الحديثة 23% من المزارع (المعهد الوطني للبحث الزراعي، 2022، ص. 67).

7.2. التحديات المؤسسية والحوكمة

7.2.1. ضعف التنسيق المؤسساتي

تتدخل 17 مؤسسة حكومية مختلفة في التنمية الريفية دون آليات فعالة للتنسيق (المجلس الأعلى للشباب، 2023، ص. 45).

7.2.2. محدودية المشاركة المجتمعية

73%من المشاريع الريفية نُفذت دون استشارة حقيقية للمجتمع المحلي (المرصد الوطني للمجتمع المدني، 2022، ص. 67).

8. النتائج المتوصل اليها

أظهرت الدراسة الحالية عدداً من النتائج الجوهرية حول واقع التنمية الريفية في الجزائر:

1. **تصاعد النزوح الريفي نحو المدن** بنسبة 3.2% سنة 2022، بما يعادل 410 ألف نسمة خلال الفترة (2018–2022) هذه النتيجة تتقاطع مع ما أشارت إليه دراسة المرصد الوطني للتنمية البشرية (2023) التي سجلت انخفاضاً سكانياً بأكثر من 20% في 23% من القرى الجزائرية، مما يؤكد الاتجاه التصاعدي للنزوح، ويعزز فرضية ضعف جاذبية الوسط الريفي.
2. **ضعف الإنتاجية الزراعية** (1.7 طن/هكتار للقمح مقابل 3.4 في المغرب و4.2 في تونس) وهو ما يثبت استنتاجات تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (2023) التي ربطت مردودية الزراعة الجزائرية بالاعتماد على أساليب تقليدية. مقارنة بالدراسات السابقة، فإن هذه النتيجة تؤيد ما ذهب إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2023) بشأن قصور سلاسل القيمة، لكنها تعارض جزئياً ما خلصت إليه بعض البحوث الأكاديمية التي اعتبرت وفرة الأراضي الزراعية عاملاً كافياً لتحسين المردودية.
3. **تدهور الأراضي الزراعية** بشكل مقلق (من 15% سنة 2010 إلى 28% سنة 2020) هذه النتيجة تؤكد خلاصات تقارير وزارة البيئة (2021) والوكالة الوطنية للموارد المائية (2022) حول استفحال ظاهرة التصحر. كما تدعم التوجهات النظرية لعلم الاجتماع البيئي التي تعتبر العلاقة غير المتوازنة بين الإنسان والبيئة من أبرز عوامل تفاقم التدهور البيئي.
4. **الفجوة الرقمية بين الريف والحضر** (31% مقابل 78%) هذا المعطى يعزز ما خلصت إليه تقارير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (2023) بشأن محدودية النفاذ الرقمي في الأرياف. وهو ما يتقاطع مع دراسات سوسيولوجية سابقة ركزت على مفهوم "العدالة الرقمية" كأداة أساسية لتحقيق المساواة في الفرص، حيث تكشف النتيجة الحالية عن استمرار الإقصاء الرقمي للمجتمعات الريفية.

5. **ضعف الحوكمة والمشاركة المجتمعية**، حيث أن 73% من المشاريع الريفية نُفذت دون استشارة السكان المحليين. هذه النتيجة تتوافق مع تقارير المرصد الوطني للمجتمع المدني (2022)، وتؤكد الفرضيات السوسيولوجية التي تربط محدودية المشاركة بضعف الاستدامة التنموية.

9. المقارنة بالدراسات السابقة

- النتائج الحالية **تؤيد** الاتجاهات العامة التي أبرزتها تقارير وطنية للديوان الوطني الاحصائيات، وزارة الفلاحة، بنك الجزائر، سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية فيما يخص التحديات الاقتصادية والديموغرافية.
- كما أنها **تتعارض** مع بعض الدراسات الأكاديمية التي روجت لإمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي سريع عبر استغلال الأراضي الزراعية، حيث أظهرت الدراسة أن المشكلة ليست وفرة الأراضي فقط بل هشاشة البنية الاجتماعية والمؤسساتية.
- أخيراً، تضيف هذه الدراسة بعداً جديداً يتمثل في إبراز **الطابع السوسيولوجي للفجوة الرقمية** كعامل مؤثر في التنمية الريفية، وهو جانب لم يُعط سابقاً حقه في الأدبيات الوطنية.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن التنمية الريفية في الجزائر ما تزال رهينة رهانات وتحديات متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الديموغرافية والاجتماعية مع المحددات الاقتصادية والبيئية والمؤسساتية. وقد أسهمت المقاربة السوسيولوجية المعتمدة في إبراز أن الإشكال لا يقتصر على ضعف الإنتاجية أو نقص البنية التحتية، بل يتجاوز ذلك ليعكس اختلالات في علاقة الدولة بالمجتمع الريفي، وفي طبيعة الحوكمة التنموية، فضلاً عن اتساع الفجوة بين الريف والحضر سواء في فرص العمل أو في الولوج إلى الخدمات الرقمية.

إن مساهمة هذه الدراسة تكمن في إعادة قراءة التنمية الريفية من زاوية سوسيولوجية تحليلية، عبر ربط المؤشرات الكمية (الهجرة، الإنتاجية الزراعية، تدهور الأراضي، الفجوة الرقمية) بالبنى الاجتماعية والثقافية التي تؤطر حياة المجتمعات الريفية. وبهذا المعنى، فهي تقدم إضافة معرفية للنقاش الدائر حول السياسات التنموية في الجزائر، من خلال إبراز البعد الاجتماعي كشرط أساسي لتحقيق فعالية واستدامة المشاريع.

غير أن لهذه الدراسة حدوداً موضوعية، أهمها الاعتماد على إحصائيات وطنية رسمية تغطي الفترة حتى 2022، ما يجعل النتائج مرتبطة بسياق زمني محدد وقابلة للتغير في ضوء المستجدات الاقتصادية والبيئية. كما أن المقاربة التحليلية، رغم أهميتها، لم تُدعّم بعمل ميداني نوعي يمكن أن يكشف بعمق أكبر عن تصورات الفاعلين المحليين وممارساتهم اليومية.

أما آفاق البحث، فتتجه نحو ضرورة إنجاز دراسات سوسيولوجية ميدانية مقارنة بين مناطق ريفية مختلفة، لتسليط الضوء على التفاوتات المجالية، وفهم ديناميكيات المجتمعات المحلية في مواجهة التحديات، مع التركيز على دور الشباب والمرأة في بناء اقتصاد ريفي متنوع ومستدام. كما أن التوسع في دراسة أثر الرقمنة والتحولات البيئية على البنية الاجتماعية الريفية يمثل أفقاً واعداً لإثراء النقاش الأكاديمي حول التنمية الريفية في الجزائر.

المراجع

1. أفاد المرجع في تحليل الفجوة الرقمية بين الوسط الريفي والحضري، وإبراز محدودية النفاذ إلى الإنترنت في الأرياف وتأثيرها على العدالة الرقمية والتنمية الاجتماعية.
2. بنك الجزائر .(2023) .*التقرير السنوي حول القطاع المصرفي* .الجزائر: بنك الجزائر، ص 189–234.
3. ساهم التقرير في توضيح محدودية التمويل والائتمان الموجه للقطاع الزراعي (8.3% فقط من القروض)، مما كشف عن أحد العوائق الهيكلية أمام تحديث الزراعة الريفية.
4. الديوان الوطني للإحصائيات .(2016) .*التقرير السنوي للإحصاءات السكانية* .الجزائر ONS ، ص 102.
5. استُخدم لتقديم بيانات حول معدلات الهجرة الريفية في سنة 2015، التي بلغت 2.1% من السكان، وهو ما مكّن من تتبع تطور الظاهرة زمنياً.
6. الديوان الوطني للإحصائيات .(2019) .*الحركة الديموغرافية والهجرة الداخلية* .الجزائر ONS ، ص. 87.
7. وفّر معطيات إحصائية حول تطور الهجرة سنة 2018 (2.8%)، مما دعم التحليل السوسيولوجي للتغيرات الديموغرافية.
8. الديوان الوطني للإحصائيات .(2023) .*مؤشرات التشغيل والبطالة 2022* .الجزائر ONS ، ص 78–90.
9. قدّم التقرير بيانات حديثة (2022) عن الهجرة الداخلية ونسبة البطالة في الأرياف، وهو ما سمح بقياس حجم التحديات الاجتماعية الراهنة.
10. الديوان الوطني للأرصاد الجوية .(2023) .*التقرير المناخي السنوي* .الجزائر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية، ص. 56–89.
11. دعم المداخلة بمعطيات دقيقة حول التغيرات المناخية (انخفاض التساقطات بنسبة 18% وارتفاع الحرارة بـ 1.3°)، مما أبرز تأثير المناخ على الزراعة الريفية.
12. الوكالة الوطنية للموارد المائية .(2022) .*تقرير حول حالة الموارد المائية الجوفية* .الجزائر: الوكالة الوطنية للموارد المائية، ص 123–156.
13. أفاد المرجع في شرح معضلة ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية بفعل التصحر، مما شكّل بعداً بيئياً أساسياً للتنمية الريفية.
14. المجلس الأعلى للشباب .(2023) .*دراسة حول التنسيق المؤسسي في التنمية الريفية* .الجزائر: المجلس الأعلى للشباب، ص 45–89.

15.أتاح توضيح مسألة تعدد الفاعلين (17 مؤسسة) وضعف التنسيق المؤسساتي في تنفيذ البرامج التنموية.

16.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .(2023) .*دراسة حول سلاسل القيمة في القطاع الزراعي* . الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 89–134.

17.قدّم دعماً تحليلياً لمسألة ضعف سلاسل القيمة الزراعية، حيث يحصل الفلاحون على 35% فقط من السعر النهائي للمنتجات.

18.المرصد الوطني للتنمية البشرية .(2023) .*تقرير حول مؤشرات التنمية في المناطق الريفية* .الجزائر: المرصد الوطني للتنمية البشرية، ص 45–76.

19.استُخدم لتأكيد التراجع الديموغرافي في القرى (انخفاض السكان بـ20% في 23% من القرى)، مما أبرز هشاشة التماسك الاجتماعي.

20.المرصد الوطني للمجتمع المدني .(2022) .*تقرير حول المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية* . الجزائر: المرصد الوطني للمجتمع المدني، ص 67–94.

21.مكّن من إبراز محدودية المشاركة المجتمعية (73% من المشاريع نُفذت دون استشارة السكان)، وهو ما أضعف فعالية البرامج التنموية.

22.المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .(2023) .*دراسة تقييمية لتدهور التربة* .الجزائر: العدد 12، ص 34–67.

23.ساعد في تحليل نسب تدهور التربة (28% سنة 2020)، وتوضيح انعكاساتها الاجتماعية على دخل الأسر الريفية واستدامة الزراعة.

24.المعهد الوطني للبحث الزراعي .(2022) .*دراسة حول استخدام التقنيات الزراعية الحديثة* .الجزائر: المعهد الوطني للبحث الزراعي، العدد 18، ص 67–94.

25.وفّر بيانات حول ضعف التبني التكنولوجي (23% فقط من المزارع تعتمد تقنيات حديثة)، ما كشف عن فجوة تحديثية في القطاع الزراعي.

26.وزارة الداخلية والجماعات المحلية .(2023) .*إحصائيات الحركة السكانية* .الجزائر: وزارة الداخلية، ص 34–56.

27.دعمت المداخلة ببيانات عن الفئات العمرية المهاجرة (67% من الشباب 18–35 سنة)، ما عمّق التحليل السوسيولوجي لشيخوخة الريف.

28.وزارة الصناعة والمناجم .(2023) .*إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .الجزائر: وزارة الصناعة والمناجم، ص 45–78.

29.أبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الريفي، رغم محدودية مساهمتها في ظل غياب بيئة مؤسساتية محفزة.

30.وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .(2023) .*التقرير الإحصائي السنوي للإنتاج الزراعي* .الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص 34، 123–167.

31.Autorité de régulation de la poste et des communications électroniques (ARPCE). (2023). *Rapport annuel sur la connectivité numérique*. Alger : ARPCE ،P.P113–78.